أكدت عليها دراسة منظومة الصناعة المصرية وإدارة المخاطر

ربط رخصة إنشاء وتشغيل المصانع بالالتزام بتطبيق كود الحريق

أوصت دراسة منظومة الصناعة المصرية وادارة المخاطر التى أعدها الدكتور مهندس نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية بضرورة ربط رخصة إنشاء وتشغيل المصانع بالالتزام بتطبيق كود الحريق خاصة بع أن تعدت خسائر الاقتصاد المصرى نتيجة الحرائق نحو ٢مليار جنيه سنوياً.

وتجديد الترخيص لابد وأن يرتبط بالمتابعة الإلزامية؛فضلا عن منح حوافز للمصانع والشركات التى تطبق نظام الكود من قبل شركات التأمين وإيجاد آلية فعالة تعمل جنباً إلى جنب مع كود الحريق المصرى تتعلق بسلوكيات القائمين على التنفيذ وكذا الإلزام بتطبيق اشتراطات هذا الكود.

وعلى صعيد الاحتياجات التى يجب استيفائها تطبيقاً لأكواد الحريق المحلية والعالمية على مستوى المعدات طالبت الدراسة بضرورة المكافحة بالموقع بغرض احتواء الحريق فى أضيق نطاق خلال الخمس دقائق الأولى وتوفير أجهزة إطفاء يدوية من نوعية مناسبة للحرائق حاصلة على اعتمادات محلية ودولية وتوفير ممرات ومسارات وسلالم للهروب تنقل العاملين لخارج آمنة خارج المصنع مع تزويد هذه الممرات بوسائل إنارة بديلة وشفاطات للدخان وأبواب ذاتية الغلق تفتح فى اتجاه الهروب ولا تفتح فى الاتجاه العكسى؛مع الاهتمام بتركيب شفاطات للدخان والحرارة من النوعيات التى يمكن تشغيلها يدويا أو آلياً لتحمل الدخان وجانب من الحرارة المتولدة إلى خارج المبنى عن مسارات الهروب.

والمواجهة الثابتة بالتوجيه من خارج المصنع عن طريق التجهيزات الثابتة والمركبة داخل المصنع لتعطى قدرة اطفائية تزيد عن ٥٠٪ عن معدلات تصاعد الحرارة.

والحرص على عمل مناورات تجريبية بصورة منتظمة لتطبيق خطط الاخلاء ومواجهة الحريق ونقل مصاب لأقرب مستشفى.

تزويد المصانع بأنظمة إطفاء مناسبة طبقاً للأحمال الحرارية الموجودة فى كل موقع والمحسوبة على الحد الأقصى للمواد القابلة للاشتعال التى قد تكون موجودة بها.

واختيار وسيلة مناسبة للإطفاء سواء كانت مولدات الرغوة عالية الانتشار والثابتة والتى تعمل بنظام الإغراق أو إحدى الغازات المخمدة مع التحوط بإخلاء المكان قبل إطلاقها أو الإطفاء اعتمادا على الماء برشاشات مولده للضباب والتى تتمتع بقوة تبريد تصل إلى مليون ضعف الإطفاء بالماء عن طريق الخراطيم.

وبينت الدراسة أن الإطفاء بالرغوة عالية الانتشار قد تتفوق عن طريق مولدات تعمل **قرب الأسقف فى سهولة تشغيلها من خارج** المبنى بتوجيه يدوى مما يخفض من التكاليف وكذا سهولة حساب زمن ملء الفراغ لارتفاع حتى أربعة أمتار فى زمن لا يتعدى عشر دقائق وهو الأمر الذى يعلو معه عامل الأمان وانخفاض الكلفة وتحجيم لعنصر الخسائر الناجمة عن استعمال المياه بغزارة.

وعلى مستوى التداول للخامات شددت الدراسة على ضرورة عزل الخامات ذات الخطورة العالية داخل مخازن مأمونة خارج المبنى تقع قبلى المصنع بحيث تظل تحت الريح بالنسبة للمصنع وعزل السوائل القابلة للاشتعال فى المخازن وخفض مستوى الخامات فى منطقة التصنيع لتغطى الوردية الواحدة ١٠٠٠ أو أكثر تبعاً لدرجة الخطورة.

وبالنسبة لتأهيل الافراد أوضحت الدراسة أهمية تدريب رئيس وأفراد فريق الإطفاء والأمن الصناعى والوصول بهم لمستوى التدريب الراقى مع تدريب ٥٠٪ من عمال الإنتاج والوصول بهم لمستوى المهارة فى استعمال الأجهزة اليدوية .

٢مليار جنيه خسائرنا السنوية من الحرائق

وعن مجال تغطية أوجه القصور بالقطاع الصناعى وشارع الخدمات نوهت الدراسة الى أهمية مد دور اتحاد شركات التأمين لتغطية أوجه القصور فى انضباط شارع الخدمات والقطاع الصناعى عن طريق تزويد اتحاد شركات التأمين بصورة فورية بالبيانات الالكترونية الخاصة بالمخالفات المرورية فور حدوثها المرتبطة بقائدى السيارات والأحكام التي تصدر ضدهم-وهو ما يسهم في تخفيف العبء علي إدارة المرور-لاسيما بعد أن دخل نظام الحكومة الالكترونية فى أولى أولويات حكومة الدكتور احمد نظيف .

وقيام اتحاد شركات التأمين بإصدار سجلاً بالمصانع التى ينطبق إنتاجها مع المواصفات القياسية المعتمدة سواء من رشاشات-مواسير-وصلات-كابلات-حساسات حرارة ودخان أو أجهزة إطفاء وأنظمة تلقائية بحيث يذكر اسم المصنع والأصناف المعتمدة لديه نتيجة لفحص وتمحيص مستندى يسبق القيد فى السجلات على أن يحدث السجل سنوياً بالإضافة والحذف حسب المقتضيات والمتغيرات.

وقيام اتحاد شركات التأمين بتصنيف وقيد الخبراء والمتخصصين فى مجال التأمين على المنشآت والمصانع والفنادق من أخطار الحريق كل فى مجاله للرجوع إليهم فى كل ما يتعلق بمناحى التأمين على أخطار الحرائق وبما يتناسب مع نوعية الخطر تطبيقاً للاكواد التى تحكمها.

وفى مجال تنظيم آلية التغطية التأمينية على أنشطة النقل أكدت الدراسة على ضرورة قيام اتحاد شركات التأمين بتنظيم آلية التغطية التأمينية لأنشطة النقل باعتبارها عنصراً هاماً للمدخلات الصناعية كخامات ومخرجاً هاماً كمنتجات كاملة الصنع وذلك من خلال اعتماد تصميم واختبار معدات التشغيل والتحكم ووسائل الأمان اللازمة لتشغيل المصاعد بالعمارات السكنية وأيضاً الصناعية.

وإصدار تراخيص عمل للمعدات الهندسية الثقيلة من معدات رصف الطرق والكراكات والأوناش السائرة فى الشوارع وكذا معدات المصانع من روافع وأوناش ، على أن يتم تجديد ذلك الترخيص فى ضوء الفحص والاختبار من جانب اتحاد شركات التأمين ليصدر إثر ذلك شهادة الصلاحية بالتأمين.

وتقنين التعامل مع نظام التصريح بتشغيل المراجل والغلايات البخارية والسفن البحرية والبواخر النهرية وكل أنواع العائمات ، فلا يتم التصريح بتشغيلها أو دخولها فى نطاق الاستعمال إلا بعد إتمام إجراءات الفحص الفنى والموافقة على إصدار بوليصة تأمين عليها بمعرفة اتحاد شركات التأمين الذي له أن يعتمد أيضا تصاريح الجهات والهيئات المعنية كل فى تخصصها الرسمى.

والإلزام بالتأمين على المنشآت الحكومية و التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات والمباني والمنشآت الحكومية وكافة المبانى الصناعية والمنشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية طبقا لما تحمله من الأخطار ومعدلات تصاعدها من أحمال حرارية ومصادر للوقود السائل والغازي من وصلات الغاز وأسطوانات البوتاجاز ويمكن فى هذا الشأن تطوير وثيقة حماية الأسرة ومسكنها لتستوفى الغرض الأمثل منها وهى متوفرة لدى شركات التأمين المصرية حيث أنها تغطى العديد من الأخطار المهمة والضرورية.

مع قيام اتحاد شركات التأمين بتوفير إمكانية الفحص الفنى بالإضافة إلي إمكانية إدارته لسجلات ترتبط بالتصريح لمزاولة المهنة للشركات القائمة بأعمال التركيب وأيضا التوريد لمعدات الإنذار والإطفاء الآلى وعليه تقع مهمة الإضافة كل عام لاسيما الموردين المعتمدين وحذف المخالف منهم تبعاً للأحوال.

وطالبت الدراسة بتطوير دور اتحاد شركات التأمين ليصبح مؤسسة هادفة لممارسة أنشطته بمقابل عادل يكفى له تحقيق فائض يستثمره فى اقتناء المعامل ووسائل الفحص والاختبار الفني التخصصى ونشر ذلك فى أرجاء الوطن بحيث تتكامل تلك الأنشطة مع أجهزة الإدارة المحلية بالمحافظات فتنقل بذلك خدماتها لجهات تعانى من نقص شديد فى هذه الخدمات أكثر من غيرها.

وتأكيد دور اتحاد شركات التأمين بقانون المرور الجديد فى تنظيم آلية التأمين على أنشطة النقل وعلى وجه الخصوص وإصدار ترخيص لسيارات نقل الحاويات ٢٠ قدما مكعب ،٤٠ قدما مكعبا على سيارات نقل تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها تراخيص نوعية خاصة على أن تغطى تأمينيا مع إصدار ترخيص نوعى لسيارات النقل والتى يخضع تجهيزها لدرجة خطورة المواد المنقولة ، وقد يتطلب الأمر إدارة لتأمين المرور للحمولات الخطرة توفر هذه الخدمات بأجر وتمنع سيرها فى غيبة التأمين الشرطى والمرورى.

وإلزام سيارات النقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب ما أتفق على تسميته بالصندوق الأسود والذى يسجل كتابة سرعات السيارة خلال رحلتها وقد نزيد عن هذا فنطالب بالجهاز الأكثر تطوراً والذى يحدد اسم السائق عن طريق كارت خاص به يدخله إلى الجهاز.

ومراجعة عوامل الأمان اللازمة فى التجهيزات الهندسية للسيارات وتوافر شروط المتانة والأنوار ، وكذا عوامل الأمان اللازمة فى التحميل والنقل والتفريغ.